مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

أوضح أن الخليج العربي بحاجة إلى اتحاد كونفدرالي

الهاجري: دعوة الملك عبدالله للوحدة الخليجية نابعة من إحساس شعوب المنطقة

أكد النائب السابق دليهي الهاجري ان الدعوة التي أطلقها عاهل المملكة العربية السعودية الملك عبدالله بن عبدالعزيز نابعة من إحساس شعوب المنطقة، فالخليج العربي تربطه عدة روابط تسهل عملية الاتحاد الكونفدرالي الذي يطمح له مجلس التعاون الخليجي، مبينا ان إرادة شعوب الخليج العربي توافقت مع إرادة حكامنا فنحن نواقون الى تطبيق مبادرة خادم الحرمين، معربا عن سعادته لأن تكون الكويت احد المساهمين في مجموعة العمل التي ستتولى الإعداد لتحقيق هذا الهدف الخليجي.

وقال الهاجري في تصريح صحافي ان الخليج العربي بحاجة الى ان يتم تشكيل اتحاد كونفدرالي يتم من خلاله توحيد القطاعات التي لا خلاف عليها مثل وزارات الخارجية والدفاع والنفط وتكون هذه نواة الاتحاد الخليجي وبعد ذلك يتم توسع الاتحاد فيما يخص الجوانب الأمنية وعمل مجلس شعب اتحادي توازيه حكومة اتحادية تساهم في النمو الاقتصادي وتعزيز جوانب الدفاع والأمن في المنطقة، لافتا الى ان الخليج العربي يملك نواة الاتحاد، حيث تربطه أواصر الإسلام والعادات والتقاليد، حيث ان أبناء الخليج ينحدرون من قبائل ذات صلات وثيقة مع بعضها البعض.

وأضاف ان الوضع الإقليمي والعالمي يحتم علينا الانضواء في اتحاد مع مجموعة من الدول التي تلبي رغباتنا في النمو الاقتصادي وتوفير الأمن الإقليمي للمنطقة وتعزيز منظومة الدفاع الاستراتيجية لدول الخليج امام الأخطار الخارجية، لافتا الى ان الإعلان عن الاتحاد والدعوة له تأخر كثيرا وحان وقته في ظل التحرك الشعبي الذي بدأ الإعلان عنه في بداية هذا العام من خلال إطلاق منتدى وحدة الخليج والجزيرة العربية الذي شكل من كل أطياف منطقة الخليج العربي، وأشار الهاجري الى ان المكاسب التي ستحقق من خلال الاتحاد ستفتح لنا آفاق التعاون الحقيقي في رقي المنطقة وفتح مجال اقتصادي كبير يساهم في رفاهية أبناء المنطقة، كما ان هذا الاتحاد سيؤصل الديموقراطية في الخليج العربي من خلال مجلس شعب خليجي يكون مساندا للحكومة الكونفدرالية ومقيما لمسارها في تحقيق الطموحات والأهداف المنشودة في الاتحاد. وتمنى الهاجري ان تسير خطوات الإعداد لمشروع الاتحاد سريعا لتلبي متطلبات الشعوب الخليجية الطامحة الى الإعداد لمشروع الاتحاد سريعا لتلبي متطلبات الشعوب الخليجية الطامحة الى الالتقاء في ظل وطن خليجي واحد يحقق مستوى اجتماعيا واحدا فالأخطار الإقليمية تجبرنا على النظر الى تكتل قوي ذي أهداف إستراتيجية تخدم المصالح العامة لدول الخليج العربي.

دليهي الهاجري

المشوطي يرشح نفسه ممثلاً لذوي الاحتياجات الخاصة

تحت عنوان «لبيك يا كويت» أعلن إبراهيم محمد المشوطي رئيس مجموعة همتنا لديرتنا لذوي الاحتياجات الخاصة التطوعية ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الأمة الدائرة الرابعة لتمثيل إخوانه وأبنائه من ذوي الإعاقة.

ولهذه الغاية وضع خطة إعلامية لتنظيم ندوات ومقابلات إذاعية وتلفزيونية وعن طريق الصحف المحلية وعبر الفيسبوك والتويتر لتسليط الضوء على خطة البرنامج الانتخابي.

مؤكدا ان قضيته الرئيسية هموم وقضايا المعاقين كوني احد أفراد هذه الفئة ولدي ابن معاق أيضا ومن خلال هذه الانتخابات نريد إيصال صوتنا للجميع بأننا جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع ومن حقنا الترشيح والمشاركة في صنع القرار وان يكون لنا صوت مسموع ويكون منا النائب والوزير وألا يتاجر احد بقضايانا وهمومنا فمنا الطبيب والمحامي والمهندس والمعلم والسياسي والإعلامي والرياضي فلا يزايد علينا.

وأخيرا نحن لا نمثل إلا الكويت وأهلها الطيبين تحت شعار لا للطائفية ولا للقبلية ولا للعنصرية نعم للكويت الأبية.

• بشرى شعبان

أوصت في اجتماعها الأول بتجنب الظواهر السلبية في الانتخابات

اللجنة العليا للبلدية اجتمعت للاطلاع على التعميم 2011/34

جانب من اجتماع اللجنة العليا للبلدية برئاسة م.أحمد الصبيح

ترأس م.احمد الصبيح اجتماع اللجنة العليا المشكلة برئاسته وعضوية الوكلاء المساعدين ونواب المدير العام ومدراء الافرع بالمحافظات لمتابعة انتخابات مجلس الامة للاطلاع على التعميم رقم 2011/34 في شأن الضوابط والشروط الخاصة بتراخيص المقار الانتخابية والاعلانات ودراسة تشكيل فرق العمل بأفرع البلدية بالمحافظات ووضع التصورات الخاصة باستعدادات البلدية والآلية المناسبة التي ستتبعها هذه الفرق للحيلولة دون حدوث اي تجاوزات والتي تتمثل في الظواهر السلبية التي تحدث سواء ما يتعلق باللوحات الاعلانية للمرشحين او الباعة الجائلين والاغذية وكل ما يخص عمل البلدية.

فليطح: ندعم تعزيز الحريات العامة وصيانة الحقوق الدستورية

قال مرشح الدائرة الثانية محمد فليطح الشمري ان الاصلاح السياسي يحتاج الى إرادة نافذة وعزيمة صادقة لمواكبة تطور العالم في كافة شؤون الحياة ولعل اهم ما يتطلع إليه الشعب الكويتي وقواه السياسية بعد نصف قرن من الاستقلال في هذا المجال: تعزيز الحريات العامة وصيانة الحقوق الدستورية والمكتسبات الشعبية واحترام حقوق الإنسان.

محمد فليطح

وشدد فليطح في تصريح صحافي على وضع خطة وطنية جادة للتعامل مع ظاهرة البطالة سواء الحقيقية أو المقنعة، وتطوير بنك المعلومات لتحديد حجمها ومسح فرص العمل في مختلف المؤسسات الرسمية والوطنية والقطاع الخاص وإنشاء جهاز مركزي فاعل مرتبط بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للتعامل مع هذه المشكلة وإقامة المشاريع الرأسمالية المكثفة للعمالة، وتشجيع الاستثمارات الإنتاجية من خلال توجيه التعليم العالي بما يخدم الحاجات الوطنية ومتطلبات السوق المحلي.

وقال فليطح انه يهدف الى اخراج البلاد من مرحلة يكبلها الركود الاقتصادي بالتعاون مع الفعاليات الاقتصادية والى بناء نموذج جديد يرتكز على اسس قوية وطاقات ذاتية، تسهل التطور السريع للإنتاج، وتوسيع قاعدة العمل، وتمكن من إدراج الوطن في كوكبة البلدان سريعة النمو، التي تتطلع الى تحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والتقني، في مدى زمني معقول.

ومن الناحية الاجتماعية يهدف الى بناء مجتمع متقدم ومتوازن ومتضامن يتمتع فيه الفرد بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتم ذلك من خلال الاهتمام بالتنمية البشرية وتحقيق الحاجات الأساسية للمواطن من خلال توفير الرعاية السكنية، والصحية والتعليمية والاجتماعية وتطوير البنية الاقتصادية في اتجاه تقويتها ورفع تنافسية الانتاج المحلي، والعمل على تسهيل انخراط البلاد في جميع المجالات الصناعية والتقنية والمعلوماتية المعاصرة.

أعربت عن أسفها للأحداث التي شهدتها منطقة تيماء

نقابة الصحافيين تدعو الحكومة إلى تسهيل مهام الإعلاميين لمتابعة الانتخابات

أصدرت نقابة الصحافيين الكويتية بيانا صحافيا حول الانتخابات البرلمانية والأحداث التي شهدتها منطقة تيماء وجاء البيان كالتالي: يسعد نقابة الصحافيين الكويتية ان تتقدم الى الحكومة الكويتية الجديدة بأسمى التهاني بنيلها ثقة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وتتمنى على رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود ووزير الإعلام الشيخ حمد جابر العلي، وباقي وزارات الدولة المعنية ان يوفروا الرعاية التامة لتسهيل جميع المهام الخاصة بالعمل الصحافي، لاسيما ان بلدنا الحبيب الكويت سيشهد على مدى الأسابيع الخمسة المقبلة فترة الحملات الانتخابية، ومن ثم مرحلة التصويت وفرز الأصوات، وهي فترة ستكون ولا ريب فترة امتحان لأجهزة وزارة الداخلية وكذلك للعاملين في المجال الصحافي بفروعه وللمواطنين جميعا.

ونقابة الصحافيين الكويتية على ثقة ان شاء الله بأن الجميع بمن فيهم المواطنون سيجتازون هذه المرحلة بنجاح كبير لما يتحلون به من حس وطني ووعي وإدراك لما تتطلبه هذه المرحلة من تعاون وتكاتف لتظهر الكويت بالمظهر الذي يليق بها حكومة وشعبا.

وشدد رئيس مجلس ادارة نقابة الصحافيين الكويتية مساعد ثامر الشمري في هذا المقام على وجوب ان يجد رجال الصحافة من مراسلين ومندوبين ومصورين كل أوجه العون من اجهزة الأمن الكويتية لتمكينهم من القيام بمهامهم الصحافية خير قيام، وبما يتيح لهم دخول مواقع الأحداث بحرية وثقة تامتين، من اجل نقل الحقيقة بأمانة وصدق الى المواطنين، وفي اجواء تؤكد الروح الديموقراطية ومبدأ حرية الصحافة التي تفخر الكويت بأنها رائدة في هذا المجال على صعيد المنطقة كلها ومنذ عشرات السنين.

وبالإشارة الى الأحداث التي وقعت في تيماء ومناطق أخرى من البلاد قبل ايام، فإن نقابة الصحافيين الكويتية تعرب عن الأسف البالغ لوقوع مثل هذه الأحداث في بلد يعتز ويفخر بأنه دولة مؤسسات، وليس دولة قمع، والأمل كبير بألا تتكرر عمليات المواجهة التي حدثت بين بعض رجال الأمن وبعض الصحافيين وما رافقها من سحب آلات التصوير او مصادرة أفلامها، فهذه مواقف لا تقبل بها اجهزة الأمن ذاتها، ولا تقرها سياستنا الإعلامية، ويرفضها كل مواطن غيور على سمعة بلده وعلى مبادئ الحرية والديموقراطية التي تنسمها وتشبع بها منذ رأى النور في هذه الأرض الطيبة.

هذا وفي ختام البيان تشير النقابة الى انه قد تم اعتماد أمين السر العام حامد الجنيدي كمتحدث رسمي للنقابة.

المطوع: حل المشاكل الاقتصادية بالاتفاق البرلماني خلال الفترة المقبلة

أكد نائب رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين في شركة ناقلات النفط الكويتية فهد المطوع ان الواقع السياسي في البلاد أصبح خطيرا جدا ويهدد وحدة الصف ويساهم في شق الوحدة الوطنية نتيجة الصراعات الدائرة بين بعضها من اجل مصالح شخصية، مشددا على ضرورة ان نواجه هذا الخطر من خلال الدفاع عن وطنيتنا بتوحيد الصفوف وبذل الجهود للمحافظة على ثوابت الأمة ومن اجل ذلك لابد من الناخبين ان يحسنوا الاختيار لأننا أمام مفترق طرق.

وقال خلال تصريح صحافي ان تمويل المشروعات التنموية يجب ألا يخرج عن إطار القطاع المصرفي، ورقابة البنك المركزي، ونحن لسنا في حاجة إلى إعادة اختراع العجلة في ما يخص تمويل المشاريع، والمطلوب إيجاد حلول ضمن إطار المنظومة التمويلية والمصرفية، وذلك من خلال تسهيل شروط الاقتراض والتمويل من قبل البنك المركزي بخلق آلية ديناميكية لتمويل المشاريع التنموية بما يضمن حقوق البنوك، ودفع المسيرة التنموية.

وأشار الى ان مشاكل الكويت الاقتصادية تحل إذا وجد اتفاق برلماني في المرحلة المقبلة على أن هناك أزمة اقتصادية في البلد، مضيفا انه إذا تحسن الاقتصاد فكل الأمور الأخرى ستتحسن، معتبرا الاقتصاد الكويتي هشا والتأثيرات الخارجية تتعبه، وقال نريد ان نرى إنفاقا رأسماليا وطرحا للمشاريع. وشدد على ضرورة تجاوز الخلافات بين مجلسي الأمة والوزراء وإعطاء الأولية للاقتصاد الكويتي، مشيرا الى انه لا يوجد إحساس من المجلسين بوجود أزمة مالية، وقال انه لا يرى كريتات تعمل، في إشارة منه الى توقف النشاط العمراني وغياب المشاريع التنموية، التي قال ان الاقتصاد لن يتحرك إلا من خلال الإنفاق الحكومي وطرح مشاريع تنموية.

وعن رؤيته لمعالجة الوضع القائم في الاقتصاد الكويتي قال المطوع لابد ان يكون هناك اتفاق حكومي برلماني على أهمية إيجاد حلول للمشكلة الاقتصادية في الكويت، مشيرا الى انه كان هناك عدد كبير من أعضاء الحكومة والبرلمان شخصيات لديها الخبرة بالأمور الاقتصادية ويمكن ان تكون لديهم حلول ومقترحات يمكن تفعيلها من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي الكويتي ولكن المهم وجود توافق في الرؤى بين الطرفين على أهمية إيجاد حلول اقتصادية، مشددا على ان الاعتراف أولا بوجود مشكلة اقتصادية وأزمة مالية في الكويت هي المدخل الحقيقي للبحث عن حلول للأزمة، مشيرا الى انه منذ الإعلان عن خطة التنمية لم يعلن عن إنجاز مشروع واحد.

وأوضح ان البلاد تتمتع بفوائض مالية عالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلا أن استمرار اعتمادها شبه الكلي على النفط كمورد وحيد يجعلها رهينة بتقلبات الأسواق العالمية. وتعاني الحكومة من تزايد المطالبات النيابية لمنح مزيد من المزايا المالية للمواطنين على حساب الموازنة العامة. وقال إن احدى المشاكل الرئيسية في الاقتصاد الكويتي تكمن في الزيادة المستمرة للإنفاق الجاري في الموازنة العامة.

وأضاف ان هذا يشكل خطرا لأن هذه المنح والمزايا لا يمكن التراجع عنها وهي تؤدي لفقدان الاقتصاد لأي مرونة في مواجهة أي مشكلة تتعلق بتراجع أسعار النفط. وشدد على ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لضمان استقرار الأوضاع الاقتصادية.

فهد المطوع

الكريباني يطالب الأعضاء السابقين بإفساح المجال أمام الآخرين

طالب د.مساعد الكريباني اعضاء مجلس الامة السابقين ممن قضوا سنوات طويلة في العمل السياسي بافساح المجال امام الدماء الشابة لدخول المعترك السياسي والحياة البرلمانية بعد ان ادوا ما عليهم وجاء الوقت المناسب ليستريحوا ويتركوا لغيرهم مهام اكمال مسيرتهم، خاصة اولئك النواب الذين لم يتمكنوا من وضع بصمة لهم خلال مشوارهم السياسي كممثلين عن الشعب في مجلس الامة.

وقال الكريباني: اجري حاليا مشاورات مكثفة مع ابناء قبيلتي والقواعد الانتخابية في الدائرة الثانية للاستئناس بآرائهم حول امكانية خوضي غمار المنافسة في انتخابات مجلس الامة 2012 والتي ستكون بمثابة نقلة نوعية للحياة السياسية في البلاد بعد سلسلة من الازمات اثقلت كاهل المواطن الذي فقد ثقته في عدد كبير من اعضاء مجلس الامة الذين نقضوا وعودهم الانتخابية قبل وصولهم الى سدة البرلمان.

وأضاف: ان البلاد بحاجة ماسة اليوم الى ابنائها المخلصين ليتكاتفوا ويوحدوا صفوفهم من اجل تصحيح اخطاء الماضي التي ادت الى تدهور الوضع العام للدولة التي باتت تعاني من تتابع الازمات بسبب احتدام الصراع بين المتنفذين والمنتفعين الذين يريدون تحويل البلاد الى اقطاعية خاصة بهم دون سواهم وهو الامر الذي عرقل عجلة التنمية وأدى الى اهدار ثروات البلاد بشكل يثير مخاوف المواطن البسيط الذي يتطلع الى ان يكون مستقبل ابنائه افضل من حاضره الذي اكتسى بالسواد.

وشدد الكريباني على ضرورة تضافر الجهود في الفترة المقبلة لضمان الخروج من عنق الزجاجة بسلام لارساء سفينة الكويت على بر الامان بعد ان اضحى الفساد ينخر كافة مؤسسات الدولة وأصبحت الواسطة والمحسوبية هي السمة الرئيسية في التعيينات لشغل المناصب الهامة والحساسة والتي بسببها ضاعت حقوق عدد كبير من ابناء الكويت اصحاب الشهادات والاختصاص ليس لانهم لا يمتلكون الكفاءة او القدرة على شغل تلك المناصب بل لانهم لم يدخلوا ضمن الصفقات السياسية والمصالح الشخصية التي تؤدي بشكل او آخر للاضرار بالصالح العام.

د.مساعد الكريباني

دحام: خارطة الكويت السياسية مرهونة باختيارات الناخبين

قال رئيس اللجنة الإعلامية للجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء البرلماني فيصل دحام الحربي، ان خارطة الكويت السياسية الجديدة مرهونة باختيار الناخبين للمرشح القوي الأمين، صاحب الكفاءة والبرنامج الانتخابي الذي يحفظ الكويت الوطن، ويحفظ للكويتيين حقوقهم، لافتا الى ان وعي الناخب الكويتي الآن بات مختلفا تماما عن السابق بعد ان تبصر الواقع بحقيقته المرة مما لمسه وشاهده من فساد ورشاوى استشرت في جسد المؤسسة التشريعية التي من المفترض ان تكون الحماية الحقيقية للأموال العامة لا ان تكون منجما مستباحا على حساب الوطن وأهله.

وأضاف ان الواجب الوطني يحتم علينا ككويتيين ان نراعي ضمائرنا في اختيار من يمثلنا في السلطة التشريعية وان نكون مسؤولين أمام الله والوطن، في صناديق الاقتراع لأن المرحلة الحالية لا تحتمل أكثر مما نحن فيه، فالمرحلة التي مررنا بها من تأزيم وشبهات طالت بعض أعضاء مجلس الأمة تجعلنا الآن نعيد النظر في اختيارنا لمرشحينا بعيدا عن الاصطفاف خلف اعتقاداتنا السابقة لدعم القبيلة والعائلة والمنطقة والمذهب، والعمل على محاربة المال السياسي، والبحث عن المرشح ذي الكفاءة العالية والحس الوطني الذي يمكن ان يكون لبنة مؤسسة في بناء الكويت الحديثة.

أعلن خوض الانتخابات في الدائرة الخامسة

محمد المطيري: نطالب بتعديل مواد دستورية لإنهاء التداخل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

أعلن محمد عبدالرحمن المطيري عن ترشحه لانتخابات مجلس الأمة عن الدائرة الخامسة مؤكدا ان المرحلة القادمة تتطلب اختيار الأفضل والأكفأ لينال شرف تمثيل الشعب الكويتي.

وأضاف المطيري ان الشعب لديه فرصة تاريخية من خلال حسن اختياره لمن يمثله ويدافع عن قضاياه وحقوقه ومكتسباته الدستورية وحتى يكون خير مثال للتمسك بهذا العقد الاجتماعي الذي نشأ بين الشعب وحكامه وارتضاه الجميع.

وأضاف المطيري في تصريح صحافي بمناسبة ترشحه لانتخابات مجلس الامة عن الدائرة الخامسة انه سيترشح مستقلا وان اهدافه الانتخابية تتركز في ضرورة التصدي للفساد ومحاسبة كل من افسد واجرم بحق الشعب الكويتي خلال الحقبة السابقة وذلك لن يتأتى الا بإقرار منظومة تشريعية متكاملة تسد وتغلق جميع الثغرات الموجودة في القوانين الحالية حتى لا ينفذ منها لصوص المال العام والفاسدون.

واكد المطيري ان هذه الحزمة التشريعية تتركز في تعديل قانون محاكمة الوزراء وتعديل القوانين الإجرائية الجزائية وتعديل القوانين التي تنظم اعمال السلطة القضائية بما يضمن المزيد من الاستقلالية والمرونة لعمل هذه السلطة وايضا من ضمن مكملات هذه المنظومة الغاء قانون المحكمة الدستورية واستبداله بقانون اخر حديث ويتماشى مع هذه المرحلة وبما يضمن عنصري التخصص وعدم الازدواجية.

وبين المطيري انه بدون إقرار هذه الحزمة فان اي حديث عن مكافحة الفساد سوف يكون بدون اي طائل وغير ذي جدوى فلابد من الاستفادة من الأخطاء السابقة وعدم تكرار الخطأ الذي وقع به اعضاء مجلس 1992عندما قادوا حملة ضد الفساد وملاحقة المفسدين ولكن دون الانتباه للقوانين المليئة بالثغرات والتي استطاع ان يستغلها الفاسدون وافلتوا من العقاب.

قال المطيري انه أيضا من ضمن ما يتوجب على اعضاء مجلس الامة القادم إقرار خارطة طريق دستورية تتضمن تعديل عدد من المواد الدستورية بما يضمن فك اي تداخل بين كل من التشريعية والتنفيذية وضمان مراقبة نيابية فعالة ديناميكية اكثر بالعمل بين كلتا السلطتين.